

بوعرفة في 25 فبراير 2014

من المكاتب الإقليمية للإطارات النقابية الثلاثة

الى السيد وزير التربية الوطنية المعتمد

الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (UNTM)

النقابة الوطنية للتعليم (FDT)

الجامعة الوطنية للتعليم (التوجه الديمقراطي)

الموضوع : في شأن الخروقات التي يعرفها قطاع التربية والتعليم بإقليم فجيح .

السلام عليكم

يؤسفنا اخباركم مجددا بالحالة المتردية التي يعرفها قطاع التعليم بإقليم فجيح نتيجة الارتجالية والعشوائية في تدبير الشأن التربوي , واستخفاف النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية في معالجة قضايا الشغيلة التعليمية , فادا كان الدستور الجديد ينص على التشاور والإشراك والحكمة الجيدة , ومحاربة الربع بكل انواعه , فان كل هذه الامور مغيبة على ارض الواقع , فالأوضاع التي تعيشها النيابة الاقليمية لم تعد تقبل الانتظار في ظل وجود نيابة متغترسة متعالية تفتعل وتذكي الفتنة والمشاكل التربوية بتدبيرها وسلوكها غير المسؤول , فنحن لا ندري من هو ممثل سيادتكم على الاقليم هل هو السيد النائب الاقليمي ام نقابته التي ياتمر بأمرها ويدبر بتوجيهاتها في تغييب تام لكل المذكرات الوزارية والتعليمات الرسمية كأن اقليم فجيح يعيش في جزيرة معزولة عن الوطن , وهذا يستدعي تدخلكم الشخصي السيد الوزير لوضع حد لهذا العبث والتجاوزات التي تعرفها المنظومة التربوية بالإقليم . ومن اهم الخروقات التي اقدم عليها النائب الاقليمي .

❖ اصدار مذكرة الحراسة العامة للخارجية اعدادي في مؤسسة ثانوية تاهيلية , رغم ان المؤسسة تتوفر على حارسين رسميين , ومع ان مدير المؤسسة اقر بأنه ليس في حاجة الى حارس اضافي , هذا التكليف دفع الاستاد الى تسريح تلامذته على مرحلتين لأزيد من شهر دون ان تتخذ النيابة في حقه اي اجراء , وهذا ادى الى الاحتقان والاحتجاج داخل المؤسسة , كان اخرها اندلاع حريق داخل المؤسسة في غياب تام للإدارة .

❖ عدم تطبيق المذكرات والمقررات الوزارية , وعلى رأسها المذكرة الاطار المتعلقة بتدبير الفائض والخصاص , فانفرد النائب مع نقابته بهذه العملية بمزاجية بلغت حد الاضرار بالجانب التربوي للتلميذ , والقيام بتكليفات لا حاجة ولا ضرورة اليها , وعدم تقديم لائحة اسمية مرتبة للفائضين مرتبة حسب الاستحقاق , لفتح المجال امام الطعون .

❖ عدم تفعيل المذكرة الوزارية المتعلقة بفض النزاعات .

❖ استنزاف الاطر التربوية في ظل وجود خصاص فيها , وتكليفها بمهام ادارية , وبعضها منح لها تكليفا مفتوحا بعمل اداري في خرق واضح للبلاغ الوزاري الذي يمنع منح تكليف بمهام ادارية .

❖ حرمان تلاميذ مؤسسة من مادة الاعلاميات بتكليف اساتذة المادة بتدريس مادة الرياضيات مع العلم ان اساتذة الرياضيات كافون لتدريس المادة , وهذا كله تلبية لنزوات ورغبات نقابته لتخفيف ساعات العمل على الاساتذة ولا تهم مصلحة التلميذ اذا حرم من مادة الاعلاميات ..

❖ حرمان رجال ونساء التعليم من تراخيص متابعة الدراسة الجامعية بسبب اهمال النيابة وعدم ارسالها في الوقت المحدد , وهذا تكرر في عدة مناسبات .

هذه السيد الوزير جزء من الخروقات التي تعيشها النيابة الاقليمية لفجيح وهذا يدفعنا الى التصدي لهذه الممارسات التي لا تخدم المنظومة التربوية , واننا لوائقون السيد الوزير انكم احرص ما يكون على هذا القطاع كما هو معهود فيكم من حزم وجدية في مثل هذه المواقف , وما لكم من روح وطنية صادقة ستعملون على وضع حد لأسباب الاحتقانات التعليمية بالإقليم , وستعملون على تصحيح المسار الاداري التربوي بالنيابة لما فيه مصلحة المتعلمين والمدرسة العمومية وهذا الوطن , وندعوكم الى ايفاد لجنة للتحقيق للوقوف على هذه الخروقات .

ونحيطكم علنا اننا راسلناكم بتاريخ 28 اكتوبر 2013 , كما اننا اجرينا حوارا في مجموعة من النقاط مع السيد مدير الاكاديمية الجهوية , ومع السيد النائب ووقعنا محضرين مشتركين إلا انه وللأسف تم التراجع عن هذه المحاضر وازداد تفاقم المشاكل مما يفتح الباب على جميع الاحتمالات بالاقليم .

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير

